S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/529
9 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

انعقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في هراري، زمبابوي، من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وفي هذه المناسبة اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلانا بشأن النزاع بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأتشرف بأن أحيل طي هذا إعلان منظمة الوحدة الأفريقية وأطلب تعميمه وتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن له.

(توقيع) ماتشيفينيكا ت. مابورانغا
السفير والممثل الدائم
الممثل الشخصي للرئيس الحالي
لمنظمة الوحدة الأفريقية

090797 090797 97-18917

المرفق

الإعلان AHG/Deci.2 (XXXIII) Rev.2 الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين، المعقودة في هراري من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن النزاع بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المجتمعين في دورتنا العادية الثالثة والثلاثين في هراري، زمبابوي، من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وقد ناقشنا على نحو مستفيض النزاع بين الجماهيرية العربية الليبية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من جهة أخرى. واهتدينا في بحثنا لهذه المشكلة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على التوالي، والتي تُلزم الدول الأعضاء بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية، عن طريق الحوار، والتفاوض والإجراءات القانونية، واحترام استقلال جميع الدول الأعضاء والامتناع عن أي تهديد لسيادتها، وسلامة أراضيها وأمن مواطنيها.

٢ - وبعد النظر في تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الوزارية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن النزاع، أحطنا علما بأن الجماهيرية العربية الليبية قد استوفت تماما الشروط التي طلبها مجلس الأمن على النحو الوارد في القرار ٧٣١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وفي الواقع، فإن ليبيا أدانت الإرهاب في جميع أشكاله إدانة صريحة، فضلا عن جميع الأشخاص الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية أو يشجعون على ارتكابها، كما أعربت بوضوح عن استعدادها لأن تقدم للمجتمع الدولي جميع أنواع التعاون الضروري بهدف إزالة هذه الظاهرة الشائنة. بيد أنه تعذر على ليبيا تسليم مواطنيها اللذين يدّعى بكونهما مورطين في تفجير الطائرة فوق لوكربي في عام ١٩٨٨.

٣ - وإننا، إذ نأسف لاستمرار العقوبات المفروضة على هذا البلد، فإننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحرمان البشري والمادي الذي يكابده الشعب الليبي. ونود أن نؤكد أن هذه العقوبات البغيطة لا تضر الشعب الليبي فحسب، بل وكذلك الدول المجاورة فضلا عن العمال الأفريقيين من البلدان الأخرى في القارة الأفريقية.

٤ - وتم إبلاغنا من جديد بأن الجماهيرية العربية الليبية مستعدة للتعاون الكامل في أي جهد إقليمي أو دولي يهدف إلى تسوية الأزمة. وفي هذا الصدد، فإننا نحيط علما بأن الحكومة الليبية قبلت مبادرة جامعة الدول العربية التي تؤيدها منظمة الوحدة الأفريقية، وبلدان حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والرامية إلى محاكمة الليبيين المشتبه فيهما محاكمة عادلة ومنصفة على أيدي قضاة اسكتلنديين وطبقا للقانون الاسكتلندي في مقر محكمة العدل الدولية. وإننا لا نزال مقتنعين بأن هذه المبادرة، إذا ما قُبلت، تشكل حلا عمليا لهذا النزاع وتكفل محاكمة عادلة ومنصفة تراعى فيها مصالح الأطراف المعنية. وبالفعل، فإن الهدف من القرار ٧٣١ (١٩٩٢) ليس انتهاك سيادة ليبيا بل، على العكس من ذلك فإن الهدف منه خدمة العدالة والكشف عن الحقيقة. وإننا نشجب بقوة ما أبداه بلد أو بلدين من البلدان المعنية من عدم اكتراث بالمبادرات التي عُرضت عليها بهدف التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة للأزمة. وأدى ذلك إلى طريق مسدود، ونتيجة لذلك، لم يقتصر الأمر على بقاء الشعب الليبي بأسره محتجزا كرهينة لمدة ٥ سنوات فحسب، بل وأخضِع أيضا للمعاناة الجماعية بسبب اتهامات لم يتمكن أي من البلدين المعنيين من إقامة الدليل عليها.

٥ - وفي إطار سعي منظمة الوحدة الأفريقية للتوصل إلى تسوية عادلة وعاجلة للنزاع، بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية، فإننا نعرب مجددا عن أملنا في أن ينظر مجلس الأمن في الطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل بتسوية الأزمة، ونقدم، لهذا الغرض، التوصيات التالية التي اشتركت في تقديمها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وأيدتها مجموعة عدم الانحياز، لينظر فيها المجلس:

الخيار ١: محاكمة المشتبه فيهما في دولة ثالثة محايدة يحددها مجلس الأمن.

الخيار ٢: محاكمة المشتبه فيهما على أيدي قضاة اسكتلنديين في محكمة العدل الدولية في لاهاي، طبقا للقانون الاسكتلندي.

الخيار ٣: إنشاء محكمة جنائية خاصة في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي لمحاكمة المشتبه فيهما.

٦ - ونحن رؤساء الدول والحكومات، ندعو مجلس الأمن إلى قبول أحد الخيارات المقترحة، وبالتالي تيسير التسوية العاجلة والنهائية للنزاع. وفي السياق نفسه، نناشد مجلس الأمن رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية. وقد أصبح الآن من الضروري بدرجة أكبر اتخاذ هذا الإجراء في الوقت الذي يزداد فيه التأثير المدمر للجزاءات إضرارا بالشعب الليبي فضلا عن اقتصاد البلد. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الموقف الذي أعرب عنه أعضاء المجلس الوزاري في دورته العادية الرابعة والستين، المعقودة في ياوندي، الكاميرون، من ١ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ وفي دورته العادية الخامسة والستين المعقودة في طرابلس، ليبيا، من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، والقائل إن استمرار فرض العقوبات قد يؤدي بالبلدان

الأفريقية إلى تصميم أساليب أخرى تجنب الشعب الليبي المعاناة في المستقبل. وفي هذا السياق، نسند إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مهمة إعداد خطة عمل عملية.

٧ - ونحن، رؤساء الدول والحكومات، نشيد بالجهود التي بذلتها اللجنتان المعنيتان بالنزاع اللتان أنشأهما كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، ونشجعهما على مواصلة تنفيذ خطة العمل التي وافقت عليها اللجنتان بهدف التوصل إلى حل مقبول للنزاع. وفي الوقت نفسه، نناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بوجه خاص، أن يوليا الاهتمام إلى الدعم الذي يلقاه الموقف الليبي من المنظمات الإقليمية في العديد من الدول. ونطلب أيضا إلى مجلس الأمن، أن يتوخى، كتمهيد لرفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، وضع أحكام تتعلق بإعفاء الرحلات الجوية التي يمكن أن تقوم بها شركة الطيران الليبية لأغراض إنسانية من الحظر، بما في ذلك المساعدة العينية التي تقدم إلى بعض الدول الأفريقية، وذلك من أجل تعزيز الدور الذي تقوم به الجماهيرية العربية الليبية في السياق الأفريقي فضلا عن الرحلات التي تقوم بها شركة الطيران الليبية لأغراض دينية.

٨ - ونحن، رؤساء الدول والحكومات، نعرب عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه الدول الأفريقية، فرديا وجماعيا، إلى الجماهيرية العربية الليبية، بهدف التخفيف من حدة التأثير السلبي للحظر.

٩ - وأخيرا، نحن رؤساء الدول والحكومات، وإذ نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام فإننا ندعوه إلى متابعة تنفيذ هذا الإعلان وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة المقبلة.

- - - - -